مجلة علوم التربية

دورية مغربية متخصصة

- مدخل المعايير في التعليم
- التربية على حقوق الإنسان
- تصور جديد للمدرسة المغربية
- دراسة الحالة في المجال التربوي
- الخطاب التربوي لدى الأحزاب السياسية
- المجتمع المدني ورهانات التنمية المستدامة
- الخطأ في إستراتيجية تدبير الوضعية - المشكل

جديد

نظام الدكتوراه الجديد

العدد السادس والثلاثون - فبراير 2008

المجتمع المدني العربي
ورهانات التنمية المستدامة

تمهيد

الراجح أن بناء المواطن المدني المتحضر، المتشبث بالثوابت الوطنية والقيم الحضارية المنفتحة، المعتز بهويته وانتمائه، المدرك لحقوقه وواجباته، أضحى يمثل أحد الرهانات التنموية المطروحة بقوة وإلحاح على معظم المجتمعات المعاصرة. فبعد أن كان تحقيق هذا الرهان متوقفا بالأساس على مؤسسات الأسرة والمدرسة والإعلام والقطاعات الحكومية الوصية، أصبح اليوم يعتمد على جمعيات المجتمع المدني، بحيث صار دور هذه الأخيرة حاسما وأساسيا في تنمية السلوك المدني وترسيخ أساليب ممارسته كثقافة يومية تحكمها قيم الديمقراطية الحقيقية والمواطنة الفعلية.

إذن إذا كان دور المجتمع المدني في تحقيق بعض مظاهر التنمية المستدامة، أضحى من الأمور البديهية لدى أغلب المجتمعات المتقدمة ذات التقاليد الديمقراطية العريقة والإمكانيات المادية الهائلة، فالأكيد أن هذا الدور يمثل بالنسبة لنا نحن العرب مطلبا استعجاليا وضروريا وذلك لاعتبارات عديدة أهمها:

* تجذّر ثقافة العمل الجماعي التطوعي القائم على التكافل والتضامن والتشارك في تاريخنا العربي المشترك. فرغم اتجاهه نحو الاندثار في المدن العربية، إلا أن هذا الإرث الثقافي ما يزال يحظى بالممارسة المنتظمة في الأرياف والقرى وفي بعض المناسبات والمواسم (الحرث والحصاد، الأفراح والأعراس، الحج...)، (المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، 2007)، وفي ملتقيات شيوخ وأعيان القبائل والعشائر، وفي

• أ.د الغالي أحرشاو*

* رئيس وحدة النمو وسيرورات اكتساب المعارف
كلية الآداب والعلوم الإنسانية. ظهر المهراز. فاس
Aharchaou_rhali@yahoo.fr

دروس وخطب فقهاء الدين وأئمة المساجد ثم في ممارسات وخدمات نقابات الأشراف والطرق الصوفية ومساهمات التنظيمات المهنية والحرفية والتجارية.

* التحديات العالمية الكبرى التي أصبحت تفرض نفسها على الساحة العربية، وفي مقدمتها ثقافة العولمة بمتغيراتها وتداعياتها السلبية والإيجابية، برهاناتها وإكراهاتها الحاضرة والمستقبلية، ومجتمع الإعلام والمعرفة بمقوماته التكنلوجية ومستلزماته التنموية، ثم ثقافة التطرف والإرهاب بمعتقداتها الأصولية وسلوكياتها التدميرية.

* احتضان المنتظم الدولي، من خلال عدد من الوثائق والتقارير التي أصدرها منذ 1972 إلى الآن، للمجتمع المدني ودوره في خدمة التنمية المستدامة، وبالتالي مطالبة كافة دوله الأعضاء بدعم هذا الدور وتفعيلة على أرض الواقع من خلال إشراك الجمعيات المدنية في تصميم الأنشطة والبرامج وتنفيذها ونشر نتائجها وخاصة تلك التي لها علاقة مباشرة بتحسين جودة الحياة وحماية البيئة وتعزيز حقوق الإنسان وبناء مجتمع العدل والمساواة والرفاه الاجتماعي. ونقصد بالخصوص الوثائق والتقارير التالية:

ـ بروز حركة التربية البيئية بعد مؤتمر ستكهولم حول البيئة (1972).

ـ وثيقة الأهداف الإنمائية للألفية (MDGs) الصادرة عام 2000 والتي تراهن على تحقيق ثمانية أهداف للتنمية في حدود سنة 2015.

ـ عشرية الأمم المتحدة للتربية على حقوق الإنسان (1995 ـ 2004).

ـ التقرير العربي حول التنمية المستدامة، القاهرة (2001).

ـ عشرية الأمم المتحدة للنهوض بثقافة السلم واللاعنف تجاه أطفال العالم (2001 ـ 2010).

ـ إعلان عقد محو الأمية في حدود 2012.

ـ عقد التعليم من أجل التربية المستدامة (2005 ـ 2014).

* التحديات الداخلية التي تكشف عن مظاهرإخفاق وفشل السياسات العربية في مجال تكوين العنصر البشري وتنمية قدراته ومهاراته على السلوك المدني تجاه نفسه وتجاه الآخر والطبيعة والبيئة. وهي مظاهر تعبرعنها وقائع كثيرة أهمها:

ـ استفحال الأمية والجهل؛ إذ ما يزال 70 مليون من الساكنة العربية ممن تتجاوز أعمارهم 10 سنوات يعانون من الأمية الهجائية التي تمثل فيها أمية النساء نسبة الثلثين.

ـ اتساع رقعة الفقر الذي يقدر حاليا بأكثر من 100 مليون نسمة، بحيث أن أغلب الشرائح العربية التي تعاني من هذا المشكل تفضل عدم الانخراط في مؤسسات المجتمع المدني لأن كل ما يهمها هو البحث عن لقمة العيش وبعيدا عن أي تفكيرفي الاستفادة من أنشطة وبرامج هذه المؤسسات.

ـ تزايد معدل البطالة، بحيث يوجد حاليا في وضعية البطالة المزمنة أكثر من 4 ملايين مجاز وأكثر من 200 ألف من حملة الماستر والدكتوراه.

ـ محدودية نسبة الالتحاق بالتعليم الأولي وفشل 20% من تلاميذ الابتدائي، مع تواجد أكثر من 10 ملايين طفل في السن القانوني للتمدرس خارج المدرسة.

ـ تواضع ومحدودية هامش الحريات والعدالة الاجتماعية والدمقراطية الحقيقية والحكامة الرشيدة.

تبعا لهذه الاعتبارات التي قصدنا من استحضارها التدليل على الطابع الاستعجالي والضروري لإشراك جمعيات المجتمع المدني العربي في تحقيق بعض رهانات التنمية المستدامة، سنوزع مضامين هذه المقالة، التي اخترنا لها عنوان « المجتمع المدني العربي ورهانات التنمية المستدامة»، على ثلاثة محاور أساسية نفترض فيها إمكانية التشخيص الدقيق لواقع هذا المجتمع في علاقته بالتنمية المستدامة، وبالتالي الإجابة على الأسئلة المركزية التالية: ما هي مقومات المجتمع المدني العربي وإنجازاته في مجال التنمية المستدامة؟ وما هي أبرز المعوقات والتحديات التي تواجه برامجه ومشاريعه؟ ثم إلى أي حد يمكن صياغة حلول وبدائل لتجديد آفاقه وتطوير توجهاته المستقبلية؟.

إلا أنه وقبل الخوض في استحضار تفاصيل كل محور من هذه المحاور الثلاثة، يستحسن بنا التعريف أولا بمفهومي المجتمع المدني والتنمية المستدامة:

فبخصوص مفهوم المجتمع المدني، يمكن الإقرار بأنه ورغم تعدد وتنوع مدلولاته فهو يتحدد حسب ما نص عليه الكتاب الأبيض للحكامة في الاتحاد الأوروبي في مجموعة التنظيمات غير الحكومية، النقابية والعمالية والمهنية والخيرية والثقافية والحقوقية التي تدافع، وباستقلال عن سلطة الدولة، على مصالح الناس وصون حقوقهم ونشر ثقافة التسامح والاختلاف والتنمية المستدامة من خلال تأهيل الفرد وتحديث المجتمع والحفاظ على سلامة البيئة (Livre blanc، 2003).

أما فيما يتعلق بمفهوم التنمية المستدامة الذي ظهر خلال الثمانينيات من القرن العشرين استجابة لضرورة الوعي بمراعاة التوازن بين النمو الاقتصادي والاجتماعي وبين الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية، فيقصد به التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون الإخلال أو المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تحقيق رغباتها وتلبية حاجاتها (Notre avenir à tous، 1987).

أولا: المقومات والإنجازات الأساسية

الواقع أنه ورغم صعوبة التكهن بواقع الجمعيات المدنية العربية وبحجم مساهماتها في سيرورة التنمية الشاملة وذلك بفعل الغياب شبه التام لإحصائيات دقيقة حول طبيعة أنشطتها ورقم معاملاتها ونوعية نتائجها، فمن المؤكد أن هذه التنظيمات غير الحكومية، قد حققت بعض الإنجازات التنموية وأثبتت بشهادة وزراء الاقتصاد والتخطيط العرب أنفسهم حيوية وديناميكية هائلة في مجالات وقطاعات تنموية شملت بالخصوص النواحي الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وبدت آثارها جلية في حياة المواطن العربي (الإعلان العربي عن التنمية المستدامة). فالواضح أن هذه الجمعيات التي عرفت منذ أواسط الثمانينيات من القرن الماضي طفرة هائلة وتحولات عميقة في أعدادها وفي أنشطتها وبرامجها، قد أصبحت تحظى برضا وتشجيع بعض الحكومات العربية وبالخصوص تلك التي تتخذ من الدمقراطية نهجها في الحكم ومن حركية المجتمع المدني

أسلوبها في التنمية. فعملا بالمبدأ الحقوقي القائل إن التنمية حق من حقوق الإنسان، يجب العمل على إقراره وتوظيفه لكل ما يخدم كرامة هذا الأخير وإنسانيته وحريته وبيئته، أصبحت فئة قليلة من هذه الجمعيات تتخذ في الوقت الحاضر شكل مقاولات تطوعية يحركها هاجس التنمية وروح المبادرة والاستثمار في كثير من ميادين العمل الاجتماعي التي كانت بالأمس القريب حكرا على الدولة. فلهذا السبب لم تعد هذه الأخيرة تتردد في التعاقد مع هذه المؤسسات كطرف فاعل يستوجب التشجيع بالمال والخبرة والتأطير من أجل المساهمة في تحقيق بعض الرهانات المرتبطة بالخصوص بمحاربة الفقر والأمية والفساد والعنف وبصون كرامة الإنسان وحقوقه وحريته وبحماية البيئة وسلامتها والطفولة والشباب وإدماج المرأة...إلخ.

إلا أنه ورغم ضخامة الجهود التي بذلتهاأغلب هذه الجمعيات في المجالات السابقة الذكر، فمن المؤكد أن الإجماع حول تواضع حصيلة إنجازاتها ومحدودية نتائجها التنموية أمر حاصل وبامتياز؛ إذ يقر به كافة المهتمين بالسلوك المدني، ساسة كانوا أم أصحاب قرار أم نشطاء حقوقيين أم خبراء اقتصاديين أم أشخاص بسطاء. فالكل يدرك أن عمل هذه الجمعيات ورغم أهميته وضرورته الاستعجالية مايزال متواضعا في أنشطته وبرامجه، محدودا في مردوديته ونتائجه، ومتذبذبا في مساراته وتوجهاته. وهذه مسألة يمكن الاستشهاد عليها بالوقائع الثلاث التالية:

1. التذبذب بين نظامين متعارضين للعمل الاجتماعي المدني: واحد تقليدي يراهن على ثقافة التكافل التي تتخذ طابع الإحسان والصدقة، متجاهلة بذلك اعتبار التنمية كحق من حقوق الإنسان تستلزم سن سياسة العدالة الاجتماعية بدل اعتماد أسلوب التضامن العاطفي للأثرياء مع الفقراء، للأقوياء مع الضعفاء، للمثقفين مع الأميين، وكأن الفقر والإقصاء والأمية قدر محتوم. والآخر عصري يراهن على ثقافة المشاركة المواطنة كأسلوب ناجع لتحقيق العدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية والتنمية الحقيقية باعتبارها حقوق مقدسة يجب صونها وتجسيدها على أرض الواقع. ويعني هذا أن تحقيق هذه التنمية كحق من الحقوق المنصوص عليها في المواثيق الدولية مشروط أولا وقبل كل شيء بمدى مصداقية المؤسسات المدنية المقصودة وخاصة على مستوى نزاهة أطرها ومسيّريها ونجاعة أنشطتها وبرامجها ثم صرامة وشفافية أساليبها في التنفيذ والتقييم بعيدا عن منطق الإحسان والصدقة ووصفات الأقراص المسكنة لأوجاع وأزمات التخلف الاجتماعي الذي تتخبط فيه شرائح وفئات واسعة من المجتمع العربي (فاطمة واياو، 2006).

2. المراوحة بين الانتقائية والاختزالية في اختيار المشاريع وإنجازها، بحيث أن المتأمّل للمشهد الجمعوي العربي سيلاحظ أن أغلبية هذه المشاريع عادة ما تستهدف إما قضايا المرأة وإما مشاكل الطفولة. ورغم إدراكنا لحقيقة أن فئة النساء والأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة تندرج ضمن الفئات الأكثر تضررا من بعض الأوضاع المتأزمة التي تعيشها البلاد العربية، إلا أننا في المقابل مقتنعون بأن الانخراط في سيرورة التنمية المستدامة يجب أن يستند إلى استراتيجية واضحة تراهن على مضاعفة أعداد الجمعيات المدنية المتدخلة وتنويع أنشطتها وبرامجها لتشمل جميع الفئات والظواهر، وما أكثرها، التي تتطلب التدخل والمساعدة، بما في ذلك مشاكل الفقر والجهل والأمية والفساد والتهميش والعنف والتلوث.

3. التّخبط في متاهات ودوائر من المشاكل والصعوبات التي تحكم على مشاريعها وبرامجها بالتعثر وعلى

جهودها ووعودها باليأس وعلى توجهاتها وآفاقها بالانسداد. فالأكيد أن معظم هذه الجمعيات ما تزال وبدرجات متفاوتة نسبيا تعاني من قصور واضح في ممارسة مبادئ وتعاليم الإدارة الرشيدة والديمقراطية الحقيقية والمواطنة الفعلية كسلوكات وتصرفات على أرض الواقع. فأغلب هذه الجمعيات تفتقر إلى تكريس الديمقراطية كمبدإ في تنظيم علاقاتها الداخلية وفي تدبير أعمالها وأنشطتها وفي تنفيذ مشاريعها وبرامجها وفي تقييم نتائجها وإنجازاتها، وبالخصوص في مجال تأهيل الإنسان وتحديث المجتمع في إطار من الشفافية والنزاهة والاستحقاق والكرامة. فعمل هذه الجمعيات وأداؤها ما يزال هشّا، تحكمه من جهة عقلية الانتقائية التي تتبعها بعض الدول العربية في دعمها وتمويلها، ومن جهة أخرى سمات التبعية للدعم المالي الأجنبي، فضلا عن النزعة التسلطية لمسيريها والمحدودية المهنية لأطرها العاملة (فاطمة واياو، 2006).

ثانيا: المعوقات والتحديات البارزة

أكيد أن فشل السياسات الحكومية العربية في مجال التنمية الاجتماعية والتغيرات العالمية العلمية التكنولوجية ثم حقوق الإنسان والحكامة الجيدة، كلها عوامل موضوعية كانت وراء ظهور المنظمات المدنية التي ستساهم بموجب الإملاءات الداخلية والخارجية في إنجاز مشاريع تنموية، قوامها تحقيق العدالة الاجتماعية وتثبيت الحقوق الإنسانية ومحاربة ظواهر الفقر والأمية والبطالة والفساد. وكما سبق التنصيص على ذلك، فرغم بعض النتائج الإيجابية التي حققتها في نطاق التخفيف من حدة تلك الظواهر، فالملاحظ أن هذه الجمعيات ما تزال سجينة جملة من المعوقات والتحديات التي تكبلها وتشدها إلى الوراء وتحد بالتالي من فعاليتها في بناء الإنسان المأمول القادر على مواجهة الأخطار والتحديات. وفي مقدمتها القيود الثلاثة التالية:

1. ازدواجية المجتمع المدني العربي الذي يشكل حلبة تتصارع وتتعايش داخلها عقليتان مختلفتان: واحدة تقليدية تراهن على ثقافة التكافل التي تتخذ طابع الإحسان والصدقة والعمل الخيري. والأخرى عصرية تراهن على ثقافة التدخل والمشاركة المواطنة كأسلوب ناجع لتحقيق العدالة الاجتماعية. وبذلك يبقى التحدي الذي يواجه هذه الجمعيات هو كيفية النجاح في بلورة خطة ملائمة للعمل المدني الذي يؤلف بين هاتين العقليتين.

2. هشاشة وجمود التنظيمات المدنية العربية وغربتها عن أي تخطيط تنموي ناجع. ففضلا عن تخبطها داخل بنية مجتمعية توجهها سلطة المبادئ والأسس المحافظة وتسيرها ذهنية الحلول والشعارات الفضفاضة، فإن السياسة التي تؤطرها والأهداف التي تحركها والثقافة التي تنشر من خلالها، كلها عوامل تقف وراء هشاشتها وجمودها ومحدودية نتائجها وخاصة في مجال تأهيل الإنسان وتحديث المجتمع.

3. الافتقار إلى رؤية مدنية دقيقة تنبني عليها خطة تنموية واضحة المبادئ والأهداف ومضمونة النتائج والإنجازات. فالمؤكد أن التباين بين هذه الرؤية إن وجدت وبين الخطة التنموية المأمولة هوتباين واضح وصارخ تقف وراءه عوامل كثيرة أهمها (الغالي أحرشاو، 2006):

* غياب الرؤية الاستراتيجية التي تلائم بين فلسفة العمل المدني وسياسة التخطيط التنموي للدولة، وبالتالي تواضع العائد التنموي لهذا العمل الذي يبدو أن أغلب الجمعيات التي تمارسه حاليا بعيدة كل البعد

عن استيعاب مفهوم التنمية المستدامة واعتماده كمنهج للتحديث والتطوير. وخير دليل على ذلك هزالة النتائج المحققة حتى الآن سواء في مجال محاربة الفقر والأمية والبطالة والفساد أو في مجال إدماج المرأة وحماية الطفولة والبيئة وحقوق الإنسان...إلخ.

* غياب الإدارة الرشيدة والتدبير المنهج والتسيير الديمقراطي الشفاف. فناذرا ما نجد هذه الجمعيات تتصرف كمقاولات حديثة، تحكمها قواعد تنظيمية وهيكلية واضحة وتسيرها أطر ذات كفاءة مهنية عالية ومصداقية شخصية كبيرة. فهي غالبا ما تعتمد سياسة التخبط والفوضى التي توجّهها مزاجية شخص أو أشخاص معدودين، يلهثون وراء تحقيق أهداف شخصية رخيصة ومصالح مادية ضيقة عادة ما تعبر عنها تقاريرهم الكاذبة عن أنشطة وهمية وإنجازات تنموية تمويهية وبتواطؤ مع مراقبين وخبراء محليين ودوليين في كثير من الأحيان.

* الرضوخ والامتثال للسياسة المدنية التي تمليها إما المنظمات الدولية وإما الحكومات الوطنية وإما الضغوط الاجتماعية والتي غالبا ما تؤدي إلى نتائج تنموية ضعيفة ومحدودة التأثير على الفئات المستهدفة، رغم ضخامة الميزانيات المخصصة لها.

* اعتماد سياسة التمييز والمفاضلة بين الظواهر والمشاكل الواجبة الاستهداف بالتدخل والعمل المدني، بحيث يتم التركيز في الغالب على قضايا المرأة والطفولة على حساب ظواهر أخرى لاتقل أهمية عنها كالفقر والأمية والتهميش وحقوق الإنسان والبيئة.

* تسييس عمل جمعيات المجتمع المدني واستعمالها كتنظيمات وآليات تخدم مصالح فئة معينة أوحزب بعينه أو حركة سياسية محددة، إلى الحد الذي أصبحت معه مشاريعها وأنشطتها عبارة عن تطلعات ومطامح جد ضيقة، تحكمها من جهة بعض النزعات الشخصية والذاتية المحدودة الأفق. وتؤطرها من جهة ثانية بعض النعرات السياسوية الرخيصة، وتوجهها من جهة ثالثة وأخيرة بعض المصالح المادية والنفعية البخسة والتي عادة ما تؤدي إلى تقويض ركائز ودعائم استمرارها كفعل تطوعي صاف ونزيه.

ثالثا: البدائل والآفاق المستقبلية

بعد التركيز في المحورين السابقين على تقديم مقاربة تقويمية لواقع المجتمع المدني العربي المعاصر وذلك من خلال استحضار أهم مقوماته وإنجازاته واستنطاق أبرز معوقاته وتحدياته، سنعمل في هذا المحور الأخير على التنبيه إلى مدى إمكانية إعادة صياغة واقع هذا المجتمع في علاقته بالتنمية المستدامة على أسس وأهداف وتوجهات جديدة نجمل أهمها في الرهانات الثلاثة التالية:

1. بلورة فلسفة جديدة للعمل المدني العربي قوامها تأسيس نظرتنا إلى تأهيل الإنسان وتحديث المجتمع واستغلال الطبيعة على مفاهيم وتصورات جديدة. بمعنى الفلسفة التي يوجهها منطق التغيرات المحلية والتحولات العالمية بمستجداتها العلمية والتكنلوجية المذهلة، ويؤطرها هاجس الحسم في كثير من التحديات والرهانات الضرورية لكل عمل مدني ناجع على المستوى التنموي، وفي مقدمتها تحديات ورهانات خدمة

العدالة الاجتماعية والتنمية البشرية والكرامة الإنسانية والسلامة البيئية بعيدا عن مظاهر الفقر والأمية والتهميش والعنف.

2. اعتماد رؤية مدنية هادفة تؤطرها خطة دقيقة المنطلقات والغايات، وتوجهها أهداف تنموية واضحة، وتحكمها معرفة عميقة بواقع الإنسان العربي ومشاكله المتنوعة. بمعنى الرؤية القائمة من جهة على أسس ومعايير السلوك المدني بأخلاقياته وقيمه ومقوماته المختلفة، والمتشبعة من جهة أخرى بروح المواطنة الحقة والحكامة الجيدة والدمقراطية الفعلية، بعيدا عن منطق القضاء والقدر،والعطف والإحسان، ثم التطفل والتسلط. فالرؤية المطلوبة يجب أن تقوم على أسس علمية وتدابير موضوعية من أهدافها الأساسية العمل أولا على ربح رهان سد منابع التخلف والفقر والأمية والبطالة والتهميش والفساد بتكريس ثقافة العدالة الاجتماعية التي تمثل الأرضية الخصبة لكل سلوك مدني متحضر. والتوجه ثانيا إلى توفير ظروف وشروط العمل المدني المرغوب من خلال تجديد وظيفة الجمعية لتأخذ صيغة المقاولة المنظمة ذات الفضاء الرحب للتغيير المسترسل بدل الإصلاح الوقتي العابر، للتربية والتوعية بدل الاستغلال والتهريج، ولزرع ثقافة التسامح والتعايش والحوار والتنوع والمساواة وقيم الدمقراطية والمواطنة والحداثة والعدالة الاجتماعية والحقوقية. بمعنى الجمعية المندمجة في محيطها، الخادمة لبيئتها وبالتالي القادرة على ربح معركة التنمية ورهان تأهيل الإنسان وتحديث المجتمع.

3. العمل بالفلسفة المدنية المبنية على دعم الدولة وإرادتها السياسية في تشجيع العمل الجمعوي وتعزيز مبادراته وأنشطته ومشاريعه عبر إبرام اتفاقيات وشراكات تصب كلها في اتجاه خدمة التنمية المستدامة. ولكن دون أن يعني ذلك تفويض معضلات المجتمع ومصيرحل مشاكله للجمعيات المدنية التي لا يمكنها أن تقوم مقام الدولة مهما بلغت أنشطتها وإنجازاتها من القوة والضخامة والمتانة. فإذا كان من واجب هذه الجمعيات المساهمة في الحد من مظاهر الفقر والأمية والبطالة والتهميش والعنف والفساد والرشوة، فمن مسؤولية الدولة العمل على استئصال أسباب استفحال هذه الآفات عبر تكريس قيم ومبادئ الدمقراطية الحقيقية والمواطنة الفعلية والحكامة الجيدة.

المراجع

- المبادرة الوطنية للتنمية البشرية (2007). يوم دراسي: ولاية جهة فاس ـ بولمان: الثلاثاء 10 أبريل (غير منشور).
- الغالي أحرشاو (2006). السياسة التعليمية وخطط التنمية العربية، شؤون عربية، العدد: 127، ص ـ ص:158 ـ 140
- الإعلان العربي عن التنمية المستدامة (2001)، القاهرة، 24 أكتوبر.
- فاطمة واياو (2006). الحوار المتمدن، العدد 1517.
- جاسم المصير (2005). التنمية الثقافية أهم شرط لبناء المجتمع المدني في كردستان العراق، الحوار المتمدن، العدد 1144.

- Le livre blanc de la gouvernance de l'union européenne (2003) .

- « Notre avenir à tous » (1987). Assemblée nationale des nations unis, (dit Rapport Brundtland).